

دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021

Study and analysis of the development of the government budget in Algeria for the period 2019-2021

د. لعمرية لعجال

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر، lamria.laadjal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 19/12/2019

تاريخ القبول: 24/11/2019

تاريخ الاستلام: 13/06/2019

ملخص:

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي. تسعى السلطات العمومية، من خلال السياسات العامة المستهدفة، إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة. يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق، في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام. سترتفع إيرادات الميزانية العامة، المقررة للفترة 2019-2021، بمتوسط نسبة 2.6%. ويتوقع بلوغ إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2019، ما قيمته 8557.2 مليار دينار، ثم 7893 مليار دينار في سنة 2021.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، التوازن المالي الداخلي، الجباية البترولية .

تصنيف JEL: A19, H61.

Abstract: The state budget is one of the most important tools of financial planning. The public authorities, through targeted public policies, seek to continue the implementation of the economic and social program through the rational and effective use of State resources.

Public policy can be assessed in terms of spending control, in the context of shrinking resources, by reducing the deficit in terms of value and in terms of percentage of GDP. General budget revenues, planned for the period 2019-2021, will increase by an average of 2.6%. Total budget expenditure is expected to reach 8557.2 billion DA in 2019 and 7893 billion DA in 2021.

Keywords: Public Budget, Internal Financial Balance, Petroleum Taxation.

Jel Classification Codes: . H61, A19

Résumé: Le budget de l'État est l'un des outils les plus importants de la planification financière. Les pouvoirs publics, par le biais de politiques publiques ciblées, cherchent à poursuivre la mise en œuvre du programme économique et social grâce à une utilisation rationnelle et efficace des ressources de l'État.

La politique publique peut être évaluée en termes de contrôle des dépenses, de réduction des ressources, de réduction du déficit en valeur et en pourcentage du PIB. Les recettes du budget général, prévues pour la période 2019-2021, augmenteront en moyenne de 2,6%. Les dépenses budgétaires totales devraient atteindre 8557,2 milliards DA en 2019 et 7893 milliards DA en 2021.

Mots-clés: Budget public, équilibre financier interne, fiscalité du pétrole.

Codes de classification de Jel: . H61, A19

المؤلف المرسل: د. لعمرية لعجال lamria.laadjal@univ-msila.dz

1. مقدمة:

تمثل الموازنة العامة للدولة، في الوقت الحاضر، الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة، لأية دولة من الدول، واحتلت هذه الدراسة جانبا "هاما" من الدراسات المالية، وذلك نظرا "لتطور حجم الموازنة العامة، وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي. تمر الميزانية العامة بمراحل وخطوات عديدة تكوّن في مجملها دورة الميزانية.

تهدف هذه الدراسة الى توضيح مراحل اعداد واعتماد الميزانية وتنفيذها والرقابة عليها، بالإضافة الى التوجهات الحالية في اطار الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بأهداف ومحاور النموذج الجديد للنمو وتأثيره على التوازن المالي الداخلي للدولة. فماهي المراحل التي تمر بها الموازنة العامة في الجزائر؟ وماهي السياسات المختلفة للوصول الى تحقيق التوازن المالي الداخلي في الجزائر؟

2. مفهوم الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياساتها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها. تعددت تعريفات الموازنة العامة بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية والوضعية باختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفق نظرة كل منهم إلى الموازنة (المهايني، 2013، صفحة 64).

للموازنة مجموعة من الخصائص منها (المهايني، 2013، صفحة 65): الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة؛ الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية؛ الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة؛ الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع؛ الموازنة العامة عمل إداري ومالي.

1.2 تعريف الميزانية العامة وعناصرها:

سيتم التطرق الى تعريف الميزانية العامة ثم عناصرها الاساسية:

1.1.2 تعريف الميزانية العامة:

لقد نشأت فكرة الموازنة العامة استجابة لحاجة المجتمعات والدول لإدارة أموالها العامة، جباية وانفاقا، وهي لذلك تعكس المعادلة السياسية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. (المهايني، 2013، صفحة 64) وقد تأثر مفهوم الموازنة العامة بتطور الفكر المالي في مرحلته التقليدية والحديثة، وانعكس ذلك على تعريف الموازنة في التشريعات المالية للحكومات، حيث اعتبرت الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية، وخطة عمل مستقبلية شاملة ومرنة، واداة لتدخل الدولة من اجل تنظيم الحياة في المجتمع (لعمارة، 2001، صفحة 117)

تعددت تعريفات الموازنة العامة بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية والوضعية باختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفق نظرة كل منهم إلى الموازنة.

عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة وأعبائها".

أما دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة فعزفها بأنها "عملية سنوية للتخطيط والتنسيق والرقابة على استخدام الموارد في الدولة بكفاية لتحقيق الأهداف المطلوبة".

وهكذا أصبحت الموازنة العامة بهذه التطورات جزءا "من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الموازنة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

في التشريع الجزائري حسب المادة 6 من القانون 17/84 تتشكل الميزانية العامة للدولة من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها. وحسب المادة 3 من القانون 21/90 الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالسيير والاستثمار ومنها تجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال والمرخص بها (مفتاح، 2011، صفحة 20)

2.1.2 عناصر الميزانية العامة:

للموازنة مجموعة من الخصائص منها ما يلي (المهايني، 2013، صفحة 65):

أ- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.

ب- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية.

ج-الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة.

د-الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع.

هـ-الموازنة العامة عمل إداري ومالي.

3.1.2 أهمية الميزانية العامة :

كشفت التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطوّر وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول. (المعرفة، 2018)

2.2 انواع الميزانية العامة: وتتمثل في ميزانية البنود، ميزانية الاداء، موازنة البرامج (البرمجة والتخطيط)، الميزانية الصفرية، والميزانية التعاقدية.

3.2 مبادئ الموازنة العامة للدولة:

حددت النظرية التقليدية في المالية العامة للموازنة العامة عددا من المبادئ والقواعد تهدف من ورائها وضع نشاط السلطة التنفيذية تحت رقابة السلطة التشريعية، سواء أكان ذلك عند اعتمادها للإيرادات العامة والنفقات العامة أم الرقابة عند تنفيذ الموازنة العامة.

ونبين فيما يلي المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة:

1.3.2 مبدأ وحدة الميزانية:

يقضي مبدأ وحدة الموازنة أن توضع نفقات الدولة وإيراداتها في صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا يوجد في الدولة الواحدة سوى موازنة واحدة تتضمن جميع إيراداتها ونفقاتها مهما كانت مصادرها أو أوجه نفقاتها ومهما تعددت هيئاتها ومؤسساتها.

2.3.2 مبدأ توازن الموازنة

مبدأ توازن الموازنة: هو تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها أو بتعبير أدق : هو تساوي الإيرادات العامة (من الضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة) مع النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) دون وجود العجز أو الفائض بما يؤدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. (كنعان، 2018)

3.3.2 مبدأ سنوية الموازنة:

يحدد هذا المبدأ المدة التي توضع لأجلها الموازنة وتنفذ خلالها، وأن تكون هذه المدة المحددة الآتية سنة واحدة، أي أن تحضر السلطة التنفيذية الموازنة لمدة سنة واحدة وأن تقرها السلطة التشريعية لمدة سنة واحدة، وأن تكون الأرقام التقديرية الواردة في الموازنة قابلة للتنفيذ خلال السنة المعينة. فحسب قانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية في مادته رقم 3، يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجموع موارد الدولة وابعائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي. (شباط، 2018)

4.3.2 مبدأ الشمولية:

يمكن الإشارة بداية إلى أن هذا المبدأ يعد مكملاً لمبدأ مهم آخر من مبادئ الموازنة العامة، وهو مبدأ وحدة الموازنة الذي درج الفقه المالي على تعريفه بأنه "إدراج كافة النفقات والإيرادات العامة للدولة في وثيقة واحدة"؛ إذ يقصد بمبدأ شمول الموازنة "أن يدرج في الوثيقة الموحدة للموازنة العامة جميع الإيرادات العامة للدولة مهما كانت مصادرها، وجميع النفقات العامة مهما كانت أنواعها، دون إجراء أي إنقاص أو اقتطاع أو تقاص بين تلك الإيرادات والنفقات العامة". وحسب قانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية في مادته رقم 8، لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز. غير انه يمكن ان ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات، وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية: الميزانيات الملحققة، الحسابات الخاصة للخزينة، أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الاموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات (الجزائر، 1984).

3. دورة الموازنة العامة للدولة:

يقصد بدورة الميزانية المراحل العملية التي تمر بها الميزانية من إعدادها واعتمادها الى الشروع في تنفيذها مع الرقابة عليها.

1.3 إعداد الميزانية (التحضير):

تكتسي عملية إعداد الميزانية العامة أهمية بالغة حيث يعد نجاح أي ميزانية موقوفا على حسن التحضير والإعداد لها. لقد جرت العادة أن تتولى السلطة التنفيذية مهمة تحضير مشروع الميزانية العامة، وذلك يظهر من خلال الأدوار المختلفة الموزعة حسب كل قطاع وزاري ويظهر هذا على النحو التالي:

تقوم الوزارات كل على حدى بتحضير مشروع الميزانية خاص بدائرتها القطاعية، تعده مديرتها الخاصة بالتخطيط والمالية، حيث يتم إعداد مشروع تقديري بكامل النفقات والاعتمادات المتوقعة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية أي وفقا للتوجهات والتعليمات التي تحددها وزارة المالية سلفا في المذكرة المنهجية التي تسلمها لكافة الوزارات (لعمارة، منهجية الميزانة العامة في الجزائر، صفحة 34).

تتولى وزارة المالية تجميع كافة المشاريع الصادرة عن القطاعات الوزارية ثم تقوم بترتيبها ومطابقتها مع التعليمات الرئاسية، بحيث تجعلها منسجمة معها ومواكبة للأهداف المسطرة في الخطة التنموية للبلاد.

يتطلب اعداد الميزانية العامة اتباع أسس ومعايير إجرائية دقيقة تمر عبر مراحل مختلفة. فالمرحل الادارية هي مجموع الترتيبات التي تمر بها عملية إعداد الميزانية على مستوى مختلف الوزارات، حيث يتم تحضير الميزانية للسنة المالية القادمة خلال السنة المالية الحالية، ويتم التحضير وفق برنامج زمني يضعه وزير المالية ويتبعه في ذلك بقية الوزراء كل في قطاعه الوزاري، حيث يقوم كل قطاع بتقديم طلبات الاعتماد إلى وزارة المالية.

ان عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية (الحكومة) ويعود هذا الاختصاص الى وزارة المالية التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع الوزارات الأخرى. (مفتاح، 2011، الصفحات 59-61).

2.3 اعتماد الميزانية العامة:

وفي الجزائر إنّ مشروع الميزانية العامة الذي تعدّه الحكومة، لا يكون قابلا للتنفيذ إلا إذا وافق عليه البرلمان، لذلك فإنه وبانتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية، فإن مشروع الميزانية يودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في إجراءات الاعتماد كما يلي:

1.2.3 المناقشة:

تتطلب عملية المناقشة دراسة مشروع الميزانية أولا على مستوى لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني ثم الشروع في إجراءات المناقشة العامة ثانيا.

2.2.3 التعديل :

في الجزائر يمكن للنواب والحكومة واعضاء اللجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة امام اللجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني، شريطة التقييد باحكام المادة 121 من الدستور (بعلي، 2003).

3.2.3 التصويت :

التصويت هو آخر مرحلة يمر بها مشروع الميزانية وتتم على مستويين ووفق تحقق شروط معينة. يخول الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة. (بعلي، 2003، صفحة 103)

كما يقوم مجلس الامة لاحقا بمناقشة والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب الدستور.

وحسب المادة 70 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية تشير الى التصويت على الميزانية العامة بصورة اجمالية،

والقاعدة ان يصوت ويصادق البرلمان على ميزانية الدولة قبل بداية السنة المدنية الجديدة احتراماً لمبدأ السنوية

كما ان الدستور قد قيد البرلمان من حيث الاختصاص الزمني في المصادقة على قانون المالية حيث يصادق البرلمان على قانون المالية في مدة أقصاها خمسة وسبعون يوما من تاريخ ايداعه.

في حالة عدم المصادقة عليه في الاجل المحدد سابق، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر. كما يشير القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية الى حالة عدم تمكن البرلمان لاعتبارات معينة من المصادقة على قانون المالية قبل بداية السنة، حينما نص في المادة رقم 69 على ما يلي:

في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق احكامه عند تاريخ اول يناير من السنة المالية المعتبرة.

- يواصل مؤقتا تنفيذ ايرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

أ- بالنسبة الى الايرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.

ب- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة الى السنة المالية للميزانية السابقة وذلك شهريا ولمدة ثلاثة أشهر.

ج- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

- يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقه والاحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للاحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيروها قبل بدباة السنة المالية الجديدة للميزانية.

3.3. تنفيذ الميزانية العامة:

تتولى الحكومة تنفيذ مشروع قانون المالية وهي المرحلة الأخيرة وتتم بإتباع إجراءات مختلفين في التنفيذ وذلك بحسب حالة النفقات، وحالة الإيرادات. والاعوان المكلفون بالتنفيذ هم الأمرون بالصرف، المحاسبون العموميين، حيث لا تتنافى وظيفة الأمر بالصرف مع وظيفة المحاسب العمومي، حسب نص المادة 55 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية (الجزائر، القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، 1990).

1.3.3 تنفيذ النفقات:

يعتبر تنفيذ النفقات الإجراء الذي بموجبه تقوم الدولة بتحمل الأعباء الواجبة عليها والمتمثلة في مجمل النفقات الواجب تسديدها.

2.3.3 تنفيذ الإيرادات:

تخضع الإيرادات العامة إلى نظام مختلف تماما عن الذي تخضع إليه النفقات العامة، حيث يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات العامة المقدره في الميزانية العامة، عكس النفقات التي لا تلزم الدولة بصرفها إلا بحسب مدى ملاءمتها لجدوى الانفاق.

4. الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية العامة:

1.4. ماهية الرقابة المالية العامة:

الرقابة هي إحدى جوانب العملية الإدارية و تعني قياس الأداء الحالي و مقارنته بالمعايير المتوقعة للأداء و السابق تحديدها، و من واقع هذه المقارنة يصبح من الممكن تحديد ما إذا كان الأمر يحتاج إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لإعادة مستوى الأداء إلى المستوى المخطط و المعبر عنه بالمعايير السابق تحديدها " و لذلك وظيفة الرقابة تمارس بطريقة دائمة ومستمرة و اتصالها الأكبر عادة ما يكون بوظيفة التخطيط (ابراهيم، 2004، صفحة 18). كما يقصد بها مجموع العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط و السياسات الموضوعة بقصد التعرف على أية انحرافات و معالجتها في الوقت المناسب إضافة إلى المحافظة على المال العام من الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال (شويخي، 2011، صفحة 42).

2.4. أساليب الرقابة على المال العام:

إن إرادة الرقابة و التحكم في الأموال العمومية و التي تعد في حد ذاتها مهمة أساسية للدولة، لا يمكن فصلها عن المنظومة التشريعية حيث أن هذه الأخيرة تحيط بكل العمليات المالية للدولة و بمختلف وحداتها.

1.2.4 نظام الرقابة الداخلية (الإدارية) :

إن التسيير الجيد (المالي و المحاسبي) للأموال العامة يفترض ضرورة فرض رقابة داخلية على الإدارة و يجب أن تشمل هذه الرقابة مختلف مراحل تنفيذ عمليات النفقات و عمليات الإيرادات، و عموما فهي تنصب أكثر على النفقات باعتبارها تتعرض أكثر للتبذير. المغزى الرئيسي من هذه الرقابة هو المحافظة على المصالح العامة بأن تؤدي الهيئات أدوارها المكلفة بها و أن تصرف الاعتمادات المخصصة لها وفق ما حددته القوانين و التشريعات الخاصة بها .

2.2.4 الرقابة الخارجية:

الرقابة الخارجية هي رقابة تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية، و من بين هذه الأجهزة هناك البرلمان. كما تتجلى رقابة البرلمان في مرحلة تنفيذ الميزانية، بصورة واضحة لدى مناقشة قانون المالية التكميلي الذي تقدمه الحكومة للبرلمان أثناء السنة المالية بغرض تكملة أو تعديل بعض الأوضاع المستجدة طالبة فتح اعتمادات إضافية، حيث تقوم الحكومة بالضرورة بتقديم معلومات كافية إليه عن حالة تنفيذ الميزانية وتبرر طلبها بفتح الاعتمادات و مناقشة الحكومة في. سياستها المالية (محرزي، 2003، صفحة 45).

و تختتم السنة المالية على مستوى م.ش.و. بالتصويت على قانون يتحدد بمقتضاه ضبط ميزانية السنة المالية المعنية أي اختتام السنة المالية (زغدود، 2005، صفحة 156).

3.2.4 الرقابة القضائية المستقلة لمجلس المحاسبة :

يوجد ضمن البناء المؤسساتي لمعظم الدول المعاصرة جهاز أعلى للرقابة المالية و بغض النظر عن اختلاف تسميته. و في الجزائر يتمثل هذا الجهاز في مجلس المحاسبة الذي يعتبر أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية و يختص بشمولية و اختصاص أكبر في الرقابة .

يتمتع مجلس المحاسبة باختصاصات واسعة في مجال الرقابة. وتتمثل مهامه على وجه الخصوص في التدقيق في شروط الهيئات، الموارد، والوسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصه وفي تقييم تسييرها وفي التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للتنظيمات والقوانين المعمول بها. إن الهدف من ذلك هو تشجيع الاستعمال الفعال والصارم وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية. كما يساهم المجلس في إطار صلاحياته، في تعزيز الوقاية من مختلف أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية ومكافحتها.

ينص الأمر 95-20 المعدل والمتمم والمتعلق بمجلس المحاسبة وكذا المرسوم الرئاسي 95-377 المحدد للنظام الداخلي على إجراءات الرقابة. ويتعلق الأمر أساسا بإجراءات رقابة تصفية حسابات المحاسبين العموميين وإجراءات رقابة نوعية تسيير الهيئات والمصالح العمومية المذكورة في المواد من 7 إلى 10 من الأمر المذكور علاوة على هذين الإجراءين، وبمناسبة إجراء رقابة نوعية تسيير الهيئات، تدون الوقائع القابلة للإحالة على غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية والتي تسجلها الغرفة المختصة عقب ارتكاب عون ما لخطأ من شأنه أن يدخل في مجال تطبيق المادة 88 من الأمر المذكور، تدون في تقرير مفصل يوجه إلى الناظر العام بغرض الإدلاء بخلاصات مكتوبة ومنه تطبيق الإجراء المتبع عقب إرساله إلى غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية. ويتم نفس الإجراء عندما يتعلق الأمر بإخطار خارجي (المحاسبة، 2018).

4. دراسة وتحليل قانون المالية الجزائري للفترة 2019-2021 :

ان مشروع قانون المالية لسنة 2019 يشكل في واقع الأمر استمرارا للجهود التي تبذلها الدولة من أجل التخفيف من الآثار السلبية لانكماش الموارد المالية على أداء الاقتصاد الوطني (المجلس الشعبي الوطني، 2018). وفي سياق مطبوع بالتوترات على توازنات البلاد الداخلية والخارجية، تسعى السلطات العمومية، من خلال السياسات العامة المستهدفة، إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة. في الواقع منذ النصف الثاني من سنة 2014، يواصل انخفاض أسعار النفط والغاز تأثره السلبي على توازناتنا الداخلية والخارجية، وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر اقتران مختلف العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، في المدى المتوسط، على وضوح الرؤية من حيث إدارة الموارد المالية، ويزيد من صعوبة تقييم توقعات النمو الاقتصادي والاستدامة المالية لبلادنا.

يتفق المحللون في مجال الدراسات الظرفية الاقتصادية الدولية على تحسن نسبي لأفاق الاقتصاد العالمي في سنتي 2018 و2019، مقارنة بسنة 2017، وعلى استمرار النمو المطرد بنسبة 3.9% في 2018 و2019، مقابل 3.8% في سنة 2017. تفيد آخر التقديرات للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف المتخصصة، بأن بلدنا سيعرف نموا اقتصاديا بنسبة 2.5% في سنة 2018 و2.7% في سنة 2019.

فيما يتعلق بتنبؤات الأسعار العالمية للسلع، فإن سعر برميل النفط سيشهد ارتفاعا بنسبة 18% في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ليصل المتوسط السنوي إلى حوالي 62.30 دولارا للبرميل، أي متوسط سعر الخامات الثلاثة: البرنت، ودبي وغرب تكساس الوسيط.

الوضعية الوطنية خلال سنة 2018، ينطبع الوضع الداخلي بالمؤشرات الرئيسية التالية، المعتمدة حسب ما يتوفر من

معلومات:

- فيا يخص إيرادات الميزانية المحصلة إلى نهاية جويلية 2018، انتقلت عمليات تحصيل إيرادات الميزانية، أي الموارد العادية والجباية البترولية، من 4027.1 مليار دينار، في نهاية جويلية 2017، إلى 4477.3 مليار دينار، في نهاية جويلية 2018، بزيادة قدرها 11.2%.

شكلت الموارد العادية نسبة 55% من إجمالي المبالغ المحصلة، مقابل 45% فيما يخص الجباية البترولية.

تمثل الموارد العادية 2866.3 مليار دينار، إلى نهاية جويلية من سنة 2018، مقابل 2752.1 مليار دينار إلى نهاية جويلية لسنة 2017، أي بزيادة 4.1%.

بلغ عائد الجباية البترولية المقيدة في الميزانية ما قيمته، 1611 مليار دينار إلى نهاية جويلية من سنة 2018 مقابل 1275.1 مليار دينار إلى نهاية جويلية من سنة 2017، أي بزيادة 26.3%.

بالنسبة إلى التضخم الخاص بالتسعة أشهر الأولى من سنة 2018، لقد سجل مستوى التضخم المتوسط في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 تباطؤا ملحوظا مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من سنة 2017، فقد انخفض بمقدار نقطة مئوية مقارنة بالمعدل المسجل خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2017.

بلغ متوسط معدل التضخم في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 نسبة 4.45% مقابل 5.65% في الفترة نفسها من سنة 2017، بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية أي بزيادة 3.82% في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 مقابل 4.60% في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة أي بزيادة 4.94% في سنة 2018 مقابل 5.58% في سنة 2017.

بالنسبة إلى التجارة الخارجية الخاصة بالتسعة أشهر الأولى من سنة 2018، فقد بلغ العجز التجاري 3.7 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2018، مقابل 8.5 مليار دولار أمريكي إلى نهاية سبتمبر 2017، وهو انخفاض ملحوظ في العجز التجاري ب 4.8 مليار دولار أمريكي.

يعود تراجع العجز التجاري إلى انخفاض واردات السلع بنسبة 1.5% وارتفاع صادرات المحروقات بنسبة 14.9% وإلى زيادة الصادرات خارج المحروقات بنسبة 50.9% منتقلة من 1.377 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2017 إلى 2.78 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2018.

ارتفع سعر برميل النفط الجزائري بنسبة 41.6%، منتقلا في المتوسط من 51.18 دولارا للبرميل في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 إلى 72.48 دولارا للبرميل في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018.

بلغت صادرات المحروقات، بفعل السعر والحجم، ما يمثل 27.9 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، مقابل 24.3 مليار دولار أمريكي في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017.

فيا يخص سعر الصرف في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، سجلت قيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية، متوسط انخفاض، في التسعة أشهر الأولى من سنة 2018 بنسبة % 5.41 فيا يخص الدولار الأمريكي و% 11.84 بالنسبة إلى اليورو.

تم تداول الدينار، في المتوسط، خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، بسعر 115.95 دينارا للدولار الواحد، وبسعر 138.74 دينارا لليورو الواحد، مقابل على التوالي 109.68 دنانير و 122.08 دينارا في التسعة أشهر الأولى من سنة 2017. في نهاية سبتمبر 2018، بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في 28 سبتمبر 2018 ما قيمته 118.16 دينارا للدولار. بخصوص احتياطات الصرف بالنسبة إلى الستة أشهر الأولى من سنة 2018، بلغ احتياطي الصرف 88.61 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان 2018.

فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي الكلي للفترة 2019-2021، نظرا إلى التطور الحاصل في المحيط الوطني والوضع الدولي خلال السداسي الأول من عام 2018، ولأفاق توقعات الاقتصاد العالمي والإقليمي للفترة المعنية، فقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019، وإسقاطات سنوي 2020-2021، على أساس تطورات المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية التالية: -سعر مرجعي جبائي لبرميل النفط الخام ب 50 دولارا أمريكي لكامل الفترة -2019-2021. -سعر السوق لبرميل النفط الخام ب 60 دولارا أمريكي خلال الفترة المعنية، وهو السعر الذي يقل بنحو خمسة دولارات مقارنة بتوقعات معظم المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرها. -من المتوقع أن يصل المتوسط السنوي لسعر صرف الدينار بالنسبة إلى الدولار الأمريكي إلى 118 دينارا للدولار في الفترة 2019-2021.

-توقع معدل تضخم ب % 4.5 في مشروع قانون المالية. 2019، وب % 3.9 لسنة 2020، ثم % 3.5 لعام 2021. بالنسبة إلى النمو الاقتصادي، يتوقع وصول النمو الاقتصادي إلى % 2.6 في سنة 2019، و % 3.4 في سنة 2020 و % 3.2 في سنة 2021.

خارج المحروقات، سيكون تطور حجم الناتج الداخلي الخام، من حيث الحجم، في حدود % 3.2 في سنة 2019 و % 3.1 كمتوسط سنوي، خلال الفترة 2020-2021.

من المتوقع أن يتم تحفيز النمو في عام 2019، بشكل رئيس، من خلال مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن والخدمات التجارية بتطورات من % 4.7 و % 4.0 على التوالي، وقطاع الصناعة ب % 5.0 والفلاحة ب % 3.7 ثم الخدمات غير التجارية ب % 1.8.

فيما يخص صادرات المحروقات، تتميز وضعية عمليات التصدير بالتوتر، وذلك بسبب انخفاض حجم الإنتاج OPEC وتنفيذ اتفاقيات الأوبك يتوقع انخفاض الكميات المقرر تصديرها في سنة 2019 بنسبة % 1 مقارنة بإغلاق 2018، ثم ارتفاع بنسبة % 4.2 في سنة 2020 وبنسبة % 2 في سنة 2021.

من المتوقع وصول الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات في الفترة 2019-2021 إلى ما قيمته 33.2 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، وإلى 34.5 مليار دولار في سنة 2020 ثم إلى 35.2 مليار دولار في سنة 2021، وذلك على أساس سعر سوق برميل النفط الخام بمبلغ 60 دولارا أمريكيا، لكامل فترة الإسقاط حول واردات السلع، نظرا إلى الآثار الناتجة عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لتنظيم وتأطير واردات السلع، فيتوقع أن يشهد مستوى هذه الأخيرة تراجعاً، بالدولار الجاري، ومن شأن هذا التراجع أن يجعل واردات البضائع في حدود 44 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و 42.9 مليار دولار في سنة 2020، و 41.8 مليار دولار في سنة 2021.

بالنسبة إلى الميزان التجاري، فيا يخص الميزان التجاري، الذي له علاقة بتطور الصادرات والواردات من السلع، فسيسجل تباطؤا في العجز خلال الفترة 2019-2021، وبالفعل، سيبلغ العجز التجاري ما يقارب 10.4 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و 8.2 مليار دولار في سنة 2020، و 6.4 مليار دولار في سنة 2021.

فيا يتعلق بميزان المدفوعات، سيكون رصيد ميزان المدفوعات المتوقع للفترة 2019-2021 في حدود 17.2 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و 14.2 مليار دولار في سنة 2020، و 14 مليار دولار في سنة 2021.

إن مثل هذا المستوى من ميزان المدفوعات سيؤثر على مخزون احتياطات الصرف التي ستتقلص تدريجيا في سنة 2019 إلى 62 مليار دولار أي ما يمثل 13 شهرا من استيراد السلع والخدمات، وإلى 74.8 مليار دولار في سنة 2020، أي ما يمثل 10 أشهر ثم في سنة 2021 إلى 33.8 مليار دولار أي ما يمثل 08 أشهر من استيراد السلع والخدمات.

بالنسبة إلى ميزانية الدولة، تندرج ميزانيات الدولة لسنوات 2019 و 2020 و 2021 ضمن مسعى مواصلة التحكم في الإنفاق العام، بهدف تعزيز استمرارية الميزانية والحد من التوترات على خزينة الدولة.

سترتفع إيرادات الميزانية العامة، المقررة للفترة 2019-2021، بمتوسط نسبة 2.6% لتصل على التوالي إلى 6507.9 مليار دينار وإلى 6746.3 مليار دينار ثم إلى 6999.9 مليار دينار.

من المتوقع أن يتطور متوسط الجباية البترولية المقيدة في الميزانية، بين 2019 و 2021 بزيادة % 7.2 سنويا محسوبة على أساس السعر الجبائي لبرميل النفط ب 50 دولارا أمريكيا، من حيث القيمة، ستصل إلى حدود 2714.5 مليار دينار في سنة 2019، وإلى 2816.7 مليار دينار في سنة 2020، ثم إلى 2883.7 مليار دينار في سنة 2021.

من حيث القيمة، ستكون الجباية البترولية المحصلة في حدود 3201.4 مليار دينار في 2019، إلى 3323 مليار دينار. في سنة 2020، ثم إلى 3401.2 مليار دينار في سنة 2021.

ستتخفف الموارد العادية بحوالي % 9 في سنة 2019 بسبب انخفاض الإيرادات غير العادية إذ تنتقل من 1165 مليار دينار في سنة 2018 إلى 600 مليار دينار في سنة 2019 ثم ترتفع ب % 3.6 وب % 4.8 في سنتي 2020 و 2021 على التوالي.

من حيث القيمة، يتوقع أن تبلغ هذه الموارد ما قيمته 3793.4 مليار دينار في سنة 2019، و 3929.6 مليار دينار في سنة 2020، و 4116.3 مليار دينار في سنة 2021.

سترتفع الإيرادات الجبائية، التي تمثل حوالي % 80 من الموارد العادية، خلال كامل فترة 2019-2021.

من حيث القيمة، ستكون في حدود 3041.4 مليار دينار في سنة 2019، و 3208.6 مليار دينار في سنة 2020، ثم 3388.3 مليار دينار في سنة 2021.

يتوقع بلوغ إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2019، ما قيمته 8557.2 مليار دينار، و 7804 مليار دينار في سنة 2020، ثم 7893 مليار دينار في سنة 2021.

أما نفقات التسيير، التي قد تصل إلى 4584.5 مليار دينار في سنة 2018، فسترتفع بنسبة % 8.1 في عام 2019 أي ما يمثل 4954.5 مليار دينار، ثم تنخفض ب % 1.8 في سنة 2020 وهو ما يمثل 4863.9 مليار دينار، لترتفع بعد ذلك ب % 1.2 في سنة 2021 وهو ما يمثل 4922.8 مليار دينار، ستنتقل نسبة تغطية نفقات التسيير من طرف الموارد العادية من % 76.6 في سنة 2019 إلى % 80.8 في سنة 2020، ثم إلى % 83.6 في سنة 2021.

ستبلغ نفقات التجهيز ذروتها ب 4043.3 مليار دينار في سنة 2018 أي بزيادة % 53.7 لكنها ستشهد تراجعا في سنة 2019 ب % 10.9 وفي سنة 2020 ب % 18.4 لترتفع قليلا ب % 1 في سنة 2021، من حيث القيمة فإن هذه الفئة من النفقات ستصل إلى 3602.7 مليار دينار في سنة 2019، وإلى 2940.2 مليار دينار في سنة 2020، ثم إلى 2970.2 مليار دينار في سنة 2021.

ستؤدي هذه المستويات من الإيرادات والنفقات إلى عجز في الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بمعدل % 10.4 في سنة 2019 وب % 5.7 في سنة 2020 ثم ب % 5 في سنة 2021.

وبالنظر إلى مستوى إيرادات و نفقات الميزانية، فإن تمويل عجز الخزينة بين سنتي 2019 و 2021 سيعترضه نوع من الضغط، على الرغم من اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات خال كامل الفترة.

في الواقع ستستمر الحاجة إلى التمويل طوال الفترة 2019-2021، مع تسجيل انخفاض هذه الحاجة إلى التمويل، حيث ستنتقل من 1874.4 مليار دينار في سنة 2019 إلى 746.5 مليار دينار في سنة 2020 ثم ستسجل استقرارا نسبيا عند هذا المستوى، إذ ستنتقل إلى 796.5 مليار دينار في سنة 2021 .

يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق، في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام.

في هذا السياق، يتعين التأكيد على الانخفاض التدريجي لعجز الخزينة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، والتي قد تنخفض من 11 % في سنة 2018 إلى 10.4 % في سنة 2019 لتصل إلى 5.7 % في سنة 2020 و 5 % في سنة 2021. اما فيما يتعلق التدابير التشريعية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2019 فتتمثل في المحاور الرئيسية التالية (المجلس الشعبي الوطني، 2018):

-تدابير لتحسين إيرادات الدولة،

-تدابير لتنسيق وتبسيط الإجراءات،

-تدابير مكافحة الغش والتهرب الضريبيين،

-تدابير لفائدة المؤسسات والاستثمار المنتج،

- تدابير لصالح المواطنين،

-الحسابات الخاصة للخزينة،

-تدابير مختلفة.

-التدابير لتحسين إيرادات الدولة:

-تم إنشاء اقتطاع من المصدر بنسبة 5 % يتم من قبل الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين، على المبالغ المدفوعة لبعض الأشخاص الذين ليست لهم صفة التاجر والذين يقومون بأنشطة تمكنهم من تحقيق رقم أعمال وعائدات غير خاضعة للضريبة،

-إنشاء عند منح شرطة الحدود تأشيرة تسوية الوضعية، إجراء دفع حق الطابع، لدى المكاتب الجمركية،

-كما تم اقتراح حكم يحدد سقفا للمبالغ القابلة للخصم من الوعاء الضريبي لبعض نفقات التسويق والترويج للمؤسسات، إن الغرض من هذا الإجراء هو السماح بوجود قيود لخصم بعض المصاريف التسويقية التي تكون مبالغ فيها أحيانا وغير ضرورية للإنتاج، وذلك من أجل حماية القاعدة الضريبية.

-انسجام الإجراءات وتبسيطها: ويقترح في هذا الصدد ما يأتي:

-تحديد النظام الضريبي المطبق عند إعادة تقييم التثبيات غير القابلة للاهلاك من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يهدف الاقتراح إلى استبعاد من وعاء الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي للمداخيل المهنية، لفوائض أو نواقص القيمة المحققة من قبل الشركات، بعد عملية إعادة تقييم الأصول غير القابلة للاهلاك وخاصة الأراضي.

-توسيع خيار نظام القانون العام، المقرر للشركات الأجنبية غير المقيمة الخاضعة للخصم من المصدر بنسبة 24 %، التابعة لمديرية كبريات المؤسسات، إلى جميع الشركات الأجنبية غير المقيمة لتمكن مركز الضرائب من التكفل بها،

-وضع تدبير يسمح لدفعي الضرائب بالاشتراك في جدول الزبون التصحيحي، ضمن الموعد المحدد لإدخال التصريحات الضريبية التصحيحية،

-تبسيط إجراءات التنازع للتكفل باحتياجات نظام المعلومات،

-توضيح إجراءات التدقيق المحاسبي، بهدف توضيح أن التدقيق المحاسبي هو مجموعة من العمليات الهادفة إلى مراقبة التصريحات الضريبية المتعلقة بعمليات مغلقة، وليس بالعمليات المصرح بها،

-تمكين المكلف بالضريبة، الذي علم في وقت متأخر بكونه معني بضرائب، من الحق القانوني في الطعن فيها، وذلك مها كانت طبيعة المخالفات التي يريد الشخص المعني بالضريبة ذكرها، في مرحلة المنازعات من الطعن المسبق ،

-تمكين المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب الجوارية للضرائب، الذين يعتمرون الطعن في إجراءات التحصيل القسري المتخذة في حقهم من قبل قابض الضرائب صاحب المتابعة، من تقديم شكاواهم لدى رئيس المركز التابعين له، وفقا للكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجبائية.

تعديل المادة 154 من قانون الإجراءات الجبائية بهدف:

-إلزام دافعي الضرائب، التابعين لمراكز الضرائب أو المراكز الجوارية للضرائب بتقديم شكاواهم أمام هذه الهيكل،

- استبدال عبارة "ضمن مجال اختصاصاتها" بـ "ممارسة المدين المتابع" بهدف:

-التمييز بين التنازع في مجال التحصيل من ذلك المتعلق بالوعاء لتفادي أي التباس في اختصاص الهيكل المعنية، ذلك أن التنازع المتعلق بالتحصيل غير خاضع لأي سقف من حيث الاختصاص،

-تمكين المحتجين من معرفة الجهة الإدارية المختصة بتلقي ومتابعة طعونهم.

-منح صلاحيات في اتخاذ القرار لرئيس مركز الضرائب، ولرئيس المركز الجوارى للضرائب، بالنسبة إلى المحتجين التابعين لاختصاصهم الإقليمي.

-إلزام السلطة المختصة بالفصل بتعليل القرار الذي تصدره من جهة ومن جهة ثانية بتبليغ دافع الضريبة، برسالة موصى عليها مع وصل استلام، سيتيح هذا الحكم للمحتج الاطلاع على أسباب الرفض الكلي أو الجزئي لطلبه وحساب، ابتداء من تلقي الحكم الأجل الممنوح له للجوء إلى المحكمة الإدارية.

-تعزيز الضمانات لصالح المكلف بالضريبة من خلال تمديد الأجل الممنوح له للجوء إلى المحكمة الإدارية إلى شهرين وهو ما سيسمح له بتقديم طلبه خلال وقت مريح إلى حد ما.

-إلزام قابض الضرائب بإرجاء بيع الممتلكات المحجوزة المتنازع في ملكيتها، حتى يتم الفصل نهائيا في طلب المكلف بالضريبة.

يسمح هذا الحكم بالامتثال للأحكام المقررة بهذا الخصوص بموجب قانون الإجراءات المدنية والإدارية، لا سيما المادة 716 منه التي تنص على أنه في حالة

ادعاء الغير ملكية منقولات محجوزة وقام برفع دعوى استردادها يوقف البيع وجوبا.

-للتدابير الرامية إلى مكافحة الغش والتهرب الجبائين، فنجد في هذا المجال ما يلي:

أولا، التدابير المتعلقة بالمعاهدات الجبائية لمنع تآكل القاعدة الضريبية والتحويل غير المباشر للأرباح، حيث تم اعتماد أربعة تدابير وهي (المجلس الشعبي الوطني، 2018):

أ-تقييد اقتطاع الفوائد المالية المدفوعة للشركاء: ويتعلق الأمر بتسقيف خصم الفوائد المدفوعة للشركاء بما يساوي المبالغ التي يتركونها للشركة أو يوفرونها لها، إضافة إلى حصتهم من رأس المال، بدلا من زيادة رأس المال، يجب السماح بالخصم في حدود الأسعار المعتمدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

ب-الحد من خصم الفوائد المالية المدفوعة بين المؤسسات ذات الصلة ويتعلق الأمر بالسماح بالخصم، ضمن حدود الفوائد المحتسبة وفق متوسط الأسعار المعمول بها في بنك أو مؤسسة مستقلة والفوائد المتعلقة بالمبالغ المتروكة للمؤسسة أو الموفرة لها من قبل مؤسسة أخرى ذات صلة.

ت-الحد من خصم تكاليف المساعدة التقنية أو المالية أو المحاسبية: لقد تبين في الواقع أن الشركات تسيء استخدام هذا النوع من الخدمات دون نقل التكنولوجيا أو المعرفة الفنية بهدف تضخيم الأعباء، وبالتالي تقليل ربحها الخاضع للضريبة، لذلك فإن الإجراء المقترح يميل إلى تسقيف اقتطاع تكاليف المساعدة الفنية أو المالية أو المحاسبية،

ج-تعزيز، في حالة وجود تحقيق، المنظومة المتعلقة بالالتزام الوثائقي بالتنصيص على تقديم وثائق تكميلية أكثر تفصيلا، تتاح للمحققين، وذلك بتمكين المحققين من وثائق تكميلية لتبرير أسعار التحويل، لا سيما الأحكام الضريبية و عقود الاتفاقيات القبلية التي تعدها الإدارات الضريبية الأجنبية لتحديد أسعار التحويل المطبقة من قبل الشركة محل التحقيق.

ثانيا، إلزام المكلف ن بالضريبة بإثبات صحة المراجع التجارية والجبائية لشركائهم وإصدار بيان تفصيلي، على هامش تصريحاتهم بالنتائج السنوية جدولا تفصيليا للمبالغ المدفوعة،

ثالثا، إلزام المكلفين بالضريبة الذين تم التحقيق بشأهم، عندما يقومون بمسك المحاسبة الخاصة بهم باستخدام أنظمة الإعلام الآلي، بتمكين محققي الحسابات من ملف الكتابات المحاسبية، إثر طلب مكتوب من قبل هؤلاء المحققين،

رابعا، تعزيز الجهاز المتعلق بتوفر الوثائق، في حالة التحقيق، من خلال توفر مستندات تكميلية أكثر تفصيلا، لتمكين محققي الحسابات منها،

خامسا، تأسيس عقوبة التأخر عند جمركة البضائع، في تقديم الوثائق (سند أو ترخيص أو شهادة قانونية) التي يجب أن ترافق البضائع، بمفهوم الفقرة 2 من المادة 21 من قانون الجمارك، بعد تجاوز مدة 15 يوما، مثلما هو منصوص عليه في المادة 319 من قانون الجمارك،

سادسا، تأسيس عقوبة في حق بعض المخالفات المتعلقة بالسلع المحظورة أو ذات الرسم المرتفع.

6. خاتمة:

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها. تمر الميزانية بمراحل انطلاقا من إعدادها واعتمادها فالشروع في تنفيذها، وبانتهاء مرحلة التحضير على مستوى السلطة التنفيذية، فإن مشروع الميزانية يودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في إجراءات الاعتماد. تتولى الحكومة تنفيذ مشروع قانون المالية وهي المرحلة الأخيرة وتتم بإتباع إجراءين مختلفين في التنفيذ وذلك بحسب حالة النفقات، وحالة الإيرادات.

إن إرادة الرقابة و التحكم في الأموال العمومية و التي تعد في حد ذاتها مهمة أساسية للدولة، لا يمكن فصلها عن المنظومة التشريعية حيث أن هذه الأخيرة تحيط بكل العمليات المالية للدولة و بمختلف وحداتها. إن التسيير الجيد(المالي و المحاسبي) للأموال العامة يفترض ضرورة فرض رقابة داخلية على الإدارة و يجب أن تشمل هذه الرقابة مختلف مراحل تنفيذ عمليات النفقات و عمليات الإيرادات. أما الرقابة الخارجية فهي رقابة تتولاها أجهزة خارجية غير خاضعة للسلطة التنفيذية، ومن بين هذه الأجهزة هناك البرلمان. يوجد ضمن البناء المؤسساتي لمعظم الدول المعاصرة جهاز أعلى للرقابة المالية وبغض النظر عن اختلاف تسميته، وفي الجزائر يتمثل هذا الجهاز في مجلس المحاسبة الذي يعتبر أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية ويختص بشمولية واختصاص أكبر في الرقابة.

ومن خلال ذلك تم التوصل الى النتائج التالية:

-تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من اجل تحقيق اهداف الاقتصادية والاجتماعية

-تمر الميزانية العامة بمراحل وخطوات عديدة تمون في مجملها دورة الميزانية وتجتمع في أربعة مراحل هي مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة المناقشة والمصادقة البرلمانية، مرحلة التنفيذ ومرحلة الرقابة وتسليم الحسابات.

-إن عملية تحضير ميزانية الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية والى وزارة المالية بالذات التي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع القطاعات الوزارية الأخرى.

ان مشروع قانون المالية والميزانية يتم تقديمه من طرف الحكومة امام البرلمان لتتم مناقشته قبل المصادقة عليه في اجل أقصاه 75 يوما من تاريخ ايداعه.

-تتولى وزارة المالية باعتبارها عضوا من أعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية، عن طريق تجميع إيرادات الدولة من مختلف مصادرها وايداعها في الخزينة العمومية او البنك المركزي وفقا لنظام حسابات الحكومة المعمول به، كم يتم الانفاق في الحدود الواردة في اعتمادات الميزانية. وعليه فان عمليات تنفيذ الميزانية تنقسم الى عمليات تحصيل الايرادات وعمليات دفع النفقات.

-ان هدف الرقابة على الميزانية العامة هو حماية الأموال العمومية من كل اشكال الانحراف والغش والتلاعب، وهذا ماي يفسر تعدد اشكال هذه الرقابة وتنوع طبيعتها واختلاف أهدافها وكثرة الهيئات والمؤسسات المضطعة بها.

-الرقابة المالية تعمل على تقادي الأخطاء، ويظهر أكثر في دور المراقب المالي في التدقيق والفحص الشامل من جانب النفقات. يمارس البرلمان رقابة على عمال الحكومة، عن طريق آليات رقابية متنوعة ومتفاوتة التأثير على الحكومة، منها السؤال والاستجواب ولجان التحقيق، وملتمس الرقابة... الخ

-تقدم الحكومة برنامجها امام البرلمان للموافقة عليه للبدء في تطبيقه، كما تقدم بيان سنوي على السياسة العامة. وفي حالة الاختلاف يمكن تحريك آليات تسقط الحكومة او البرلمان.

- يعد مجلس المحاسبة هيئة أساسية لاقرار شرعية التسيير المالي للدولة، وهو يهدف الى مراقبة أجهزة الدولة في مجال تسيير الأموال العمومية واعوانها لتجسيد الشفافية في السياسة المالية.

تسعى السلطات العمومية، من خلال السياسات العامة المستهدفة، إلى مواصلة تنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستعمال الرشيد والفعال لموارد الدولة.

بالنسبة إلى ميزانية الدولة، تندرج ميزانيات الدولة لسنوات 2019 و 2020 و 2021 ضمن مسعى مواصلة التحكم في الإنفاق العام، بهدف تعزيز استمرارية الميزانية والحد من التوترات على خزينة الدولة.

سترتفع إيرادات الميزانية العامة، المقررة للفترة 2019-2021، بمتوسط نسبة 2.6% لتصل على التوالي إلى 6507.9 مليار دينار وإلى 6746.3 مليار دينار ثم إلى 6999.9 مليار دينار.

يتوقع بلوغ إجمالي نفقات الميزانية في سنة 2019، ما قيمته 8557.2 مليار دينار، و 7804 مليار دينار في سنة 2020، ثم 7893 مليار دينار في سنة 2021.

ستؤدي هذه المستويات من الإيرادات والنفقات إلى عجز في الخزينة نسبة إلى الناتج الداخلي الخام بمعدل 10.4 % في سنة 2019 وب 5.7 % في سنة 2020 ثم ب 5 % في سنة 2021.

وبالنظر إلى مستوى إيرادات ونفقات الميزانية، فإن تمويل عجز الخزينة بين سنتي 2019 و 2021 سيعترضه نوع من الضغط، على الرغم من اللجوء إلى التمويل غير التقليدي والاقطاع من صندوق ضبط الإيرادات خال كامل الفترة.

يمكن تقييم السياسة العمومية من حيث التحكم في الإنفاق، في سياق تقلص الموارد، من خلال تقليص العجز من حيث القيمة ومن حيث النسبة المئوية من الناتج الداخلي الخام.

في هذا السياق، يتعين التأكيد على الانخفاض التدريجي لعجز الخزينة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام، والتي قد تنخفض من 11 % في سنة 2018 إلى 10.4 % في سنة 2019 لتصل إلى 5.7 % في سنة 2020 و 5 % في سنة 2021.

الهوامش والمراجع:

- المجلس الشعبي الوطني. (19 نوفمبر، 2018). دورة البرلمان العادية للفترة 2018-2019. *الجريدة الرسمية للمناقشات (95)*. الجزائر.
- أكرم إبراهيم. (2004). *الرقابة المالية في القطاع الحكومي*. عمان: دار هجينة للنشر والتوزيع.
- الجزائر. (7 يوليو، 1984). قانون رقم المتعلق بقوانين المالية 84-17. *الجريدة الرسمية*. الجزائر.
- الجزائر. (15 غشت، 1990). القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية. *الجريدة الرسمية*. الجزائر.
- المجلس المحاسبة. (2018). *اجراءات الرقابة*. تاريخ الاسترداد 27 فيفري، 2018، من مجلس المحاسبة: http://www.ccomptes.org.dz/ar/voies_et_recours_ar.html
- جمال لعامرة. (نوفمبر، 2001). تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة. (الاول).
- جمال لعامرة. (2004). *منهجية الميزانة العامة في الجزائر*. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- سامية شويخي. (2011). أهمية الاستفادة من الآليات الحديثة والمنظور الاسلامي في الرقابة على المال العام. *مؤكرة ماجستير*. تلمسان، تخصص تسيير المالية العامة.
- علي زغودو. (2005). *المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- علي كنعان. (2018). اقتصاديات المال السياسيتين المالية والنقدية. تاريخ الاسترداد 12 فيفري، 2018، من الموسوعة العربية: <http://arab-ency.com/law/detail/164579>
- فطيمة مفتاح. (2011). تحديث النظام الميزاني في الجزائر. مذكرة ماجستير. تلمسان، تخصص تسيير المالية العامة، تلمسان: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
- محمد الصغير بعلي. (2003). المالية العامة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- محمد خالد المهايني. (2013). محاضرات في المالية العامة. سوريا: المعهد الوطني للإدارة. تم الاسترداد من الموسوعة العربية.
- محمد عباس محمزي. (2003). اقتصاديات المالية العامة. الجزائر: 455.
- موسوعة المعرفة. (2018). المالية العامة. تاريخ الاسترداد 11 فيفري، 2018، من موسوعة المعرفة: <https://www.marefa.org>
- يوسف شباط. (28 فيفري، 2018). المالية العامة والتشريع المالي. تم الاسترداد من الموسوعة العربية: <http://arab-ency.com/law/detail>